أمينة اتحاد نساء العرب:

قضايا المرأة العربية ستناقش في اجتماع الخرطوم يناير المقبل

□ قالت رمزية الارياني الأمينة العامة للاتحاد النسائي العربي العام- رئيسة اتحاد نساء اليمن- ان اجتماع المكتب الدائم للاتحاد سيعقد بالعاصمة السودانية يناير المقبل وسيناقش على مدى ثلاثة أيام التقرير الربعي للاتحاد العام ٢٠٠٧م والخطط المستقبلية ومسألة العضوية وقضايا المرأة العربية.

يذكر أن اليمن احتضنت المؤتمر التوحيدي للنساء العرب الذي خرج بعدد من التوصيات منها تفعيل دور الاتحاد بما يضمن للمرأة الحقوق السياسية ورفع نسبة تواجدها في مراكز القرار.

التعديلات الدستورية..

نحو حكم محلي واسع الصلاحيات

• لاشك ان التعديلات الدستورية التي جاءت في مبادرة فخامة الاخ الرئيس قد اصبحت هي الحدث الابرز على مستوى الساحة اليمنية، فمنذ اطلاقها في شهر رمضان المبارك وحتى اليوم وهي تلقى تجاوباً واسع النطاق، وتشارك في نقاشها الكثير من المنظمات والاحزاب والقوى السياسية المختلفة.. ونظراً لما تمثله هذه التعديلات الدستورية من قفزة نوعية لتطوير نظام الحكم بما يعود لصالح الوطن والمواطنين، واقامة حكم محلي واسع الصلاحيات، فقد قمنا بهذا الاستطلاع من اجل الوقوف على آراء بعض المنظمات غير الحكومية بهدف اثراء المبادرة.

استطلاع: فايز البخاري

□ وفي البداية تحدثت الاستاذة جوهرة حمود الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي قائلة:

□□ نحن يهمنا بالاساس ايجاد نسبة محددة للنساء في مجلسي النواب والشورى، وهذا لن يتأتى الا بتعديل دستوري، والتعديل الدستوري يعتبر انتصاراً كبيراً للمرأة، حيث سيمنع المزايدين ويضع الجميع امام محك يصعب عليهم تجاوزه اذا ما اقر الشعب هذه التعديلات الدستورية التي اقترحها الاخ رئيس الجمهورية.

وفي كل الاحوال لا يمكن ان تحقق المرأة اهدافها وتضع اقدامها على عتبة البرلمان دون تحديد دوائر مغلقة للمرأة، وهذا الامر يحتاج بالضرورة الى تعديل دستوري بما يكفل لجميع المواطنين حق ترشيح انفسهم على السواء - رجالاً ونساءً - ويضمن للمرأة المساواة مع اخيها الرجل ولو بنسبة بسيطة وهي الـ١٥٪ التي اقترحها الاخ الرئيس.

المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك قاموا بالتوقيع على توصيات بعثة الاتحاد الاوروبي اثناء الانتخابات الرئاسية والمحلية المنصرمة والتي نصت صراحة على ضرورة العمل من اجل تمكين المرأة من الوصول الى البرلمان والمجالس المحلية، ونحن نتمسك بذلك، ونرى ان التعديلات الدستورية واقرار نسبة الـ١٥٪ للمرأة في مجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية ايضاً، هي السبيل الوحيد والطريق الصحيح والسليم الذي سيسهل للمرأة اليمنية الوصول الى مختلف اماكن صنع القرار بسهولة ويسر، وسيكون اقرار هذه التعديلات الدستورية انتصاراً عظيماً للمرأة اليمنية عموماً، فهي لا تخص نساء بعينها، ولكنها تعمل لصالح جميع النساء اليمنيات.

حزمة اصلاحات

□ الاخ عبده الحودي من مركز الحوار لتنمية حقوق الانسان تحدث بدوره وقال:

□□ وقوفنا في منظمات المجتمع المدني مع التعديلات الدستورية يأتي من ايماننا المطلق بان كل ما جاءت به هذه التعديلات الدستورية التي اقترحها فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية انما تصب في خانة المصلحة العليا للوطن، كما أنها تأتي لتلبي العديد من الطموحات والحاجات لدى كافة الفئات اليمنية دون استثناء.

وأضاف: أن التعديلات الدستورية تحمل في طياتها الكثير من المصالح للشعب، ولو لم يكن منها الا الانتقال من نظام الحكم البرلماني الى نظام الحكم الرئاسي لكفى، فهذا الشيء - اي الانتقال للنظام الرئاسي - سيعمل على صنع نهضة تنموية كبيرة، من خلال الاستقرار الذي ستتمتع به البلاد في ظل الحكم الرئاسي، وسيمنع الى حد كبير انتشار ظاهرة الفساد، لانها ستختفي ظاهرة إلقاء اللوم على الاخرين، وسيصبح المعني امام الشعب في كل شيء هو شخص واحد هو رئيس الجمهورية، وهو ما سيدفعه الى بذل كل جهوده وتنظيم عمله وفق آلية محددة يرسمها بالاستعانة بمن يرى من ذوي الكفاءات واهل الاختصاص، ومن اجل قيادة البلاد بنجاح، والقضاء على كل السلبيات التي عادةً ما تظهر مع النظام البرلماني او النظام المختلط.

ناهيك عن ذلك فالنظام الرئاسي سيجعل الرئيس يركز كافة الامكانات والجهود للبناء والتنمية، لانه سيتحرر من رقابة البرلمان الذي لن يكون له سلطة مطلقة كما هو الحال في ظل النظام البرلماني، وسيصبح الرئيس والبرلمان مسؤولين على السواء امام الشعب، والشعب وحده هو من يحاسب اي منهما على تقصيره، ولهذا اجدني مع هذه التعديلات الدستورية، لماذا؟ لانها تحمل كماً هائلاً من الاصلاحات ولانها - حسب رأيي - خطوة مثلى نحو تحقيق الامن والاستقرار، وبناء نهضة تنمونية شاملة.

اختفاء العشوائية

□ من جانبها تحدثت الاخت «سلوى النونو» رئيس جمعية سام الاجتماعية التنموية قائلة:

□□ كلنا لمسنا الآثار الايجابية للسلطة المحلية خلال الفترة الماضية منذ ٢٠٠٠م وحتى الان، وبرأيي ان الانتقال الى الحكم المحلي حسب التعديلات الدستورية التي اقترحها فخامة الاخ الرئيس ستكون دفعة قوية نحو تمكين الشعب من حكم نفسه دون تدخل من الحكومة المركزية، وهذا بحد ذاته سيشعر المواطن العادي بأن له تأثير في صنع القرار وبأنه المسؤول الاول عن حكم نفسه وعن اختيار من يديرون شئون حياته في المحافظة والمديرية.. وهنا سيسعى المواطن الى اختيار عناصر نزيهة وفاعلة ونشيطة، لان أثرها ومردودها سيكون سريعاً ومباشراً، كما أن هذا يستدعي المواطنين الى التفكير بامعان قبل الادلاء باصواتهم، من اجل اختيار مسؤولين اكفاء يعملون على خدمتهم في الانتخابات.

الحكم المحلي كفيل بان يقضي على الاشكاليات الحاصلة بين اعضاء المجالس المحلية المنتخبين ورؤساء المجالس المحلية المعينين من قبل الحكومة.. كما انه سيعطي للمجالس المحلية صلاحيات واسعة في تنظيم وجباية وصرف الواجبات من والى الوجوه المستحقة.

وأضافت: الحكم المحلي سيوفر الكثير من الجهود على المواطن التي تضيع هباءً منثوراً ويعانون العديد من الصعوبات عند مطالبتهم بأي مشروع تنموي او خدمي، وهو ما يضطرهم الى بذل جهود كبيرة لمتابعة الوزارات المركزية اما في مركز المحافظة او في امانة العاصمة، لكن الحكم المحلي سيوفر على المواطن كل ذلك، حيث يصبح المجلس المحلي في المديرية هو المسؤول عن كل ذلك، والمواطن لن يقدم طلباته الا اليه، والمجلس المحلي سيعمل وفقاً لميزانيته على تلبية تلك الحاجيات، وحسب الاولويات لكل منطقة من مناطق المديرية.

واشارت الى أن هناك اشكاليات عديدة تحصل في معظم المديريات جراء عدم تطبيق نظام الحكم المحلي منها عدم تلاؤم رئيس المجلس المحلي مع الاعضاء وجهله بالمنطقة، وطبائع وعادات وتقاليد اهلها، مما يوقعه في كثير من الاحيان في مو اجهات مع المواطنين والاعيان، ناهيك عن عدم المامه بكافة المناطق مما يجعله يلبي حاجات ومطالب بعض هذه المناطق وحرمان الاخرى حتى ولو كانت المحرومة هي الاشد حاجة، ولكن لانه ليس من ابناء المنطقة يجهل اي المناطق لها الاولوية في البناء والتنمية، وهو ما يوقع المجالس المحلية في اشكاليات متتالية، إنما نظام الحكم المحلي هو الحل الانسب لمثل كل هذه المشكلات.

فضح المزايدين

□ وبدوره تحدث الاخ «وليد المطري» من جمعية اصدقاء البيئة بمحافظة اب، قائلاً:

□□ التعديلات الدستوية تحمل حزمةً كبيرة من الاصلاحات السيايسة والتشريعية الكفيلة بتحقيق نقلة نوعية في نظام الحكم، وفي تعديل شوكة الميزان بين الرجل والمرأة.. اضافة الى ذلك فقد اتت لتسد الطريق امام الكثير من المزايدين الذين كانوا ينادون بالفيدرالية، وضرورة مساواة المرأة باخيها الرجل، وهي اليوم - التعديلات الدستورية - تقول لهم: ها هو الحكم المحلي واسع الصلاحيات بين ايديكم ليلبي مطالبكم التي كنتم تريدون تحقيقها فهل ستوافقون وتدعمون هذه التعديلات ام أن دعاويكم هي الهوس الحزبي وللمناكفات السياسية فقط؟.. هل ستؤيدون نسبة ١٥٪ للمرأة من خلال التصويت للتعديلات الدستورية، أم انكم ستبحثون عن وسائل جديدة للمزايدات والمغالطات؟!.. اظن اخواتنا النساء في كل ا لاحزاب والتنظيمات السياسية لم يعدن بحاجة للتوضيح اكثر من هذا فهن قد عرفن من خلال مشوارهن الطويل في الكفاح من اجل نيل حقوقهن من الصادق ومن المزايد.. وحسبهن اليوم ان يعرفن من يقف معهن ممن يقف ضدهن من خلال التجاوب الذي ستظهره الاحزاب ازاء التعديلات الدستورية التي جاءت لتضع اقدامهن على عتبة مجلسي البرلمان والشورى والمجالس المحلية وبقوة دون الحاجة بعد ذلك لاي استجداء اذا ما وقفت كل الاحزاب والتنظيمات السياسية المطروحة الآن للنقاش.. الى جانب التعديلات الدستورية.

جوهرة حمود: التعديلات الدستورية انتصار عظيم للمرأة

عبده الحودي: خطوة مثلى لتحقيق الاستقرار وبناء نهضة تنموية شاملة

سلوى النونو: الحكم المحلي كفيل بالقضاء على العشوائية وتنازع السلطات

وليد المطري: قطعت ألسنة المزايدين باسم المرأة والمنادين بالفيدرالية

المرأة وأهمية النهوض بأوضاعها

د. ابتسام راشد الهويدي

• إن الهدف الرئيسي للتنمية الانسانية في أي مجتمع هو ان يتمتع كل من الرجل والمرأة بحياة كريمة مادية ومعنوية.. والنهوض بالمرأة اليمنية يتأتى من خلال تمتع المرأة بالحقوق الانسانية التي تعتبر جزءاً من تمتع المجتمع بالحرية، وهنا لا نعني او نقصد بالحقوق الانسانية فقط التمتع بالحرية السياسية والمدنية واللتين تعتبران اساس المواطنة في أي بلد، ولكن ما نقصده هنا أبعد من ذلك بكثير ألا وهو تحرر المرأة اليمنية من الجهل والمرض والفقر «الثالوث المميت لأي نهضة انسانية ومجتمعية» وايضاً التحرر من الخوف ومن جميع اشكال العنف ضدها والحط من كرامتها الانسانية.

ان تنمية المرأة اليمنية يعني ان تتمتع المرأة بكل الحقوق سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهذا يتطلب من الحكومة ان تضمن المساواة في فرص اكتساب القدرات وتوظيفها وايضاً ضمان حقوق المواطنة لجميع النساء وعلى قدم المساواة مع الرجال.. ولكن المجتمع لايتقبل او بمعنى أدق لايقدر مشاركة المرأة خارج أسوار المنزل، كما ان المجتمع لايقدر ولايعترف بمشاركة المرأة الفعلية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، المتضمن في النشاط المنزلي وما توفره المرأة من مقومات الحياة والرفاه للاسرة.

وبما ان غالبية النساء في اليمن شأنهن شأن النساء في المجتمعات العربية يعملن دون أجر لدى أسرهن وبالتالي فإن مساهمتهن هذه لاتقدر ولا يعترف بها ضمن النشاط الاقتصادي الرسمي، ويعتبر هذا اجحافاً في حق المرأة والحط من قدراتها.. ووضع المرأة في اليمن هو محصلة تفاعل عدة عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية، وهذه العوامل تتشابك مع بعضها منتجة عوامل ضعف المرأة في شتى جوانب الحياة.. ويتجلى ذلك في حرمان المرأة من اكتساب الفرص. وهذا نتيجة ان المرأة اليمنية وخاصة في الريف تعاني من مخاطر المرض والوفاة المتصلة بالحمل والانجاب، وتصل نسبة وفيات الامهات الى معدلات مرتفعة كما ان انتشار الامية بين الاناث في اليمن والتي تصل الى ٧٦٪ كان لها الأثر الرئيسي في تدني اوضاعهن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية..

على الرغم من الجهود التي بذلتها ومازالت تبذلها حكومتنا وقيادتنا السياسية في رفع نسبة التحاق الفتيات في كل مراحل التعليم المختلفة من خلال تبني البرامج والاستراتيجيات الخاصة بالتعليم الاساسي والثانوي وكذا استراتيجية محو الامية وتعليم الكبار وايضاً من خلال منح الحوافز لتشجيع التحاق الفتيات بالتعليم الاساسي.. ونحن على ثقة بأن هناك ايماناً وثقة من قبل القيادة السياسية والحكومة بأهمية تعليم المرأة كمدخل رئيسي لتحسين اوضاعها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.. ويمكن القول إن هناك خطاً واضحاً من أعلى المستويات في الدولة بأهمية النهوض بأوضاع المرأة تمهيداً لجعلها مشاركة مشاركةً فعالة في تحقيق التنمية والنهوض بواقع المجتمع، ولكن هناك بعض الممارسات التمييزية الضارة التي تقف حجر عثرة في طريق تقدم وتطور المرأة وهي ماتفرزه عادات وتقاليد المجتمع الذي مازال غير قادر على الاعتراف بقدرات المرأة وتقبل مشاركتها في الحياة العامة...

إن ما تتطلع اليه المرأة اليوم هو ان يستمر تدعيمها من قبل الحكومة والقيادة السياسية وتوظيف ماهو متاح من الامكانات بما في ذلك وسائل الاعلام في تغيير وجهة نظر المجتمع تجاه المرأة.

ولايخفى الدور الذي يمكن ان تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في هذا الاتجاه، فهي اليوم شريكة الحكومة في تنمية المجتمع، صحيح ان مثل هذه العملية تتطلب الكثير من الوقت والجهد لتغيير نظرة المجتمع تجاه نصف طاقته البشرية، لكننا على ثقة ويقين بأن المجتمع اليمني سوف يغير نظرته السلبية نحو المرأة لأن له ماضياً حضارياً لعبت فيه المرأة دوراً عظيماً ومتميزاً..